تطور معدلات النمو الاقتصادى
وأثرها على التشغيل فى مصر
بالتطبيق على قطاع الصناعات الغذائية*

غادة رياض **

مقدمة

يُعد تحقيق معدل نمو اقتصادى كثيف التشغيل من الموضوعات المهمة التى تشغل بال كثير من واضعى السياسات الاقتصادية، فلم يعد الأمر مقصورًا على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، بل أصبح الهدف الرئيس هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة تنعكس فى شكل توفير فرص عمل كافية للباحثين عنها، وذلك بعد أن أصبحت مشكلة التشغيل من أهم المشكلات التى تواجه العديد من دول العالم، وخاصة إذا لم تتواكب معدلاته مع معدلات النمو الاقتصادى، حيث يُمثل عدم توافر فرص عمل كافية للمنضمين الجدد إلى سوق العمل إهدارًا لرأس المال البشرى ويؤدى إلى عدم استغلال هذه الطاقات البشرية فى رفع معدلات نمو الناتج، لذا تتجه العديد من الدول نحو وضع التشغيل ضمن أهدافها القومية كأحد أهم أولوياتها رغبةً فى أن تتزايد معدلاته مع تزايد معدلات النمو الاقتصادى.

ولقد تطورت نظريات النمو عبر فترات زمنية طويلة بغية التعرف على أهم العوامل التى تسهم فى رفع معدلات النمو الاقتصادى، واختلفت فروض النظريات

* ملخص رسالة الماجستير.

** مدرس علم الاقتصاد المساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الأول، يناير ٢٠١٦.

فيما بينها وتطورت أفكارها ونتائجها، فظهرت النظرية الكلاسيكية للنمو ليؤكد مفكروها على دور التخصص وتقسيم العمل وكذلك التقدم الفنى فى دفع معدلات النمو الاقتصادى، كما أوضحت النظرية النيوكلاسيكية أن الزيادة فى معدل النمو طويل الأجل لا يمكن أن تتحقق إلا بفعل عوامل خارجة عن النظام الاقتصادى كإحداث تقدم تكنولوجى يؤدى إلى تزايد الإنتاجية الحدية لرأس المال مع زيادة الاستثمارات، ومن ثم تستمر معدلات النمو الاقتصادى فى التزايد فى الأجل الطويل. ثم جاءت النظرية الحديثة للنمو لتؤكد على أن التكنولوجيا متغير داخلى ومن ثم يتحقق النمو من خلال تراكم المعرفة ورغبة الأفراد فى تعظيم الأرباح، كما أشارت هذه النظرية إلى أن القوة العاملة المدربة تُسهم فى رفع معدلات النمو الاقتصادى، وركزت نظرية رأس المال البشرى – بصفة أساسية – على دور هذا العنصر ضمن عناصر رأس المال وسبل الاستثمار فيه فى إحداث نمو اقتصادى مرتفع، ومن هذا المنطلق أصبح العنصر البشرى أحد أهم محددات النمو الاقتصادى، كما ركزت النظرية الكينزية على دور الطلب الفعلى فى رفع معدلات التشغيل.

وانطلاقًا من هذا الإطار النظرى، اتجهت الرسالة نحو تتبع محددات النمو الاقتصادى فى مصر على مدار الفترة (١٩٨٠/١٩٨١-٢٠١٣/٢٠١٤) لدراسة مدى تطور هذه المحددات وأهم العوامل المؤثرة عليها لمعرفة أسباب إخفاق مصر – إلى حد ما– فى الالتحاق بركب الدول المتقدمة، وعدم استمرارها فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة كالتى تحققت بالفعل فى بعض الفترات الزمنية المتباعدة كالفترة من (١٩٧٦– ١٩٨١/١٩٨٢)، فقد حقق الاقتصاد المصرى خلال هذه الفترة معدلات نمو حقيقية مرتفعة وصلت إلى ١٥,٧٪ عام ١٩٨٠، إلا أنها انخفضت بعد ذلك لتصل إلى ٣٪ فى نهاية التسعينيات، وعاودت معدلات النمو الاقتصادى الارتفاع بشكل تدريجى حتى بلغت حوالى ٧,٢٪ عام ٢٠٠٨، ثم انخفضت مرة أخرى لتصل إلى ٢,٢٪ عام ٢٠١٤/٢٠١٣، مما يدُل على أن مصر لم تشهد ارتفاعًا مستقرًا فى

معدلات نموها الاقتصادى على مدى فترة زمنية طويلة، بل حدث ذلك فى فترات زمنية متباعدة[١].

كما لم تسهم معدلات النمو– إلى حد كبير– فى توفير وظائف كافية للباحثين عن فرصة عمل، وهذا ما اتضح من ارتفاع معدلات البطالة من ٥,٤٪ عام ١٩٨١/١٩٨٠ لتصل لنحو ١٣,٣٪ عام ٢٠١٤/٢٠١٣، هذا بالإضافة إلى تعدد الاختلالات داخل سوق العمل كاتساع الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، وتزايد التشغيل غير الرسمى، وغيرها من الاختلالات التى أسهمت فى تزايد حدة أزمة التشغيل داخل هذا السوق، وقد استوجب ذلك دراسة العوامل المحددة للنمو الاقتصادى، وكذلك سوق العمل المصرى بشكل مفصل مع تقدير مرونات التشغيل على المستويين القومى والقطاعى خلال الفترة (١٩٨١/١٩٨٠– ٢٠١٤/٢٠١٣)، وذلك بغية التعرف على كيف يمكن للاقتصاد المصرى أن يوفر فرص عمل تستوعب معدلات البطالة المرتفعة بالإضافة إلى مواكبة الأعداد المتزايدة من المنضمين الجدد إلى سوق العمل[٢].

ويعد قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ من القطاعات المهمة داخل الاقتصاد المصرى لتشابكه مع قطاعى الزراعة والصناعة، وكذلك أنشطة التعبئة والتغليف والنقل والتخزين، هذا بالإضافة إلى توجهه نحو الإنتاج لكل من السوق المحلى والسوق الخارجى، كما أنه من القطاعات كثيفة العمالة وهذا ما اتضح من قيم مرونة التشغيل والتى قُدرت بنحو ٠,٦٨ و٠,٥٥ خلال الفترتين الزمنيتين (١٩٨٠– ٢٠١٠) و (٢٠١١–٢٠١٣)، لذا تم تطبيق استمارة استبيان على عينة عشوائية طبقية قوامها (٧٢٢) منشأة للتعرف على ملامح قطاع الصناعات الغذائية من حيث الحجم وأساليب الإنتاج المستخدمة ومدى توافر العمالة اللازمة للإنتاج، وكذلك التعرف على مدى دعم الدولة لهذا القطاع ليتوسع فى الإنتاج ويسهم فى توفير المزيد

من فرص العمل، هذا فضلاً عن رصد أهم المشكلات التى تعرقل أنشطته الإنتاجية، وذلك بغية الوصول إلى مجموعة من المقترحات تسهم فى تطوير هذا القطاع.

إشكالية الدراسة

تكمن إشكالية هذه الدراسة فى الإجابة عن التساؤل الرئيس ألا وهو:

كيف يمكن تحقيق نمو اقتصادى كثيف التشغيل؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية وهى كالتالى:

١- هل نجحت جهود الإصلاح التى اتخذتها الحكومة على مدى الفترة (١٩٨٠/١٩٨١- ٢٠١٣/٢٠١٤) فى تحقيق هدفى النمو والتشغيل معا؟

٢- ما المعوقات التى تواجه الاقتصاد المصرى لتحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة تنعكس بعد ذلك فى شكل فرص عمل؟

٣- ما التحديات التى تواجه قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ لتحقيق هدف زيادة فرص العمل بجانب زيادة مساهمته فى الإنتاج؟

أهداف الدراسة

١- دراسة محددات النمو الاقتصادى وتطورها خلال الفترة (١٩٨٠/١٩٨١- ٢٠١٣/٢٠١٤)

٢- دراسة الاختلالات الكامنة داخل سوق العمل المصرى، والتى تسهم فى زيادة حدة أزمة التشغيل داخل الاقتصاد المصرى .

٣- تحليل محتوى التشغيل فى النمو على المستويين القومى والقطاعى على مدى فترة الدراسة وتحديد أهم التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى لتوفير المزيد من فرص العمل.

٤- دراسة تطور قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ لمعرفة مدى مساهمته فى كل من التشغيل والناتج، مع تحديد أهم المعوقات التى تواجهه داخل الاقتصاد المصرى.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فى أن تحقيق نمو اقتصادى كثيف التشغيل يُشكل هدفاً مهماً يشغل واضعى السياسات الاقتصادية، خاصة فى ظل تزايد اهتمام العديد من دول العالم بتحقيقه ووضعه ضمن أهدافها القومية، لذا فمن الأهمية بمكان دراسة أثر تطور معدلات النمو الاقتصادى على معدلات التشغيل فى مصر على مدار الفترة (١٩٨٠/١٩٨١-٢٠١٣/٢٠١٤) وذلك بغية التعرف على مدى قدرة الاقتصاد المصرى على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة على مدى فترة زمنية طويلة تنعكس فى شكل فرص عمل كافية للمنضمين الجدد إلى سوق العمل المصرى.

منهجية الدراسة ومصادر البيانات

تعتمد الدراسة على الأسلوب التحليلى لدراسة الأسس النظرية للنمو الاقتصادى وعلاقته بالتشغيل، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات والكتابات الاقتصادية ذات الصلة وعرض النتائج التى خلصت إليها، هذا بالإضافة إلى استخدام الأسلوب التحليلى الكمى لدراسة أثر تطور معدلات النمو الاقتصادى على التشغيل فى مصر من خلال تقدير مرونات التشغيل على المستويين القومى والقطاعى خلال الفترة (١٩٨٠/١٩٨١-٢٠١٣/٢٠١٤)، بجانب التطبيق الميدانى على عينة عشوائية طبقية من المنشآت العاملة فى مجال الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ قوامها (٧٢٢ منشأة) لدراسة هذا القطاع بشكل مفصل والتعرف على مدى مساهمته فى توفير المزيد من فرص العمل، وكذلك تحديد أهم المعوقات التى تعرقل أنشطته الإنتاجية.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات كل من وزارة التخطيط، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ونشرات البنك المركزى، هذا بالإضافة إلى البيانات المنشورة على شبكة المعلومات على موقعى البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول، يتناول **الفصل الأول** فيها الإطار النظرى والاستعراض المرجعى لقضية النمو والتشغيل، ويختص المبحث الأول من هذا الفصل بدراسة تطور نظريات النمو الاقتصادى، أما المبحث الثانى فيدرس نشأة وتطور كل من نظرية رأس المال البشرى والنظرية الكنزية، ويأتى المبحث الثالث ليتناول التجارب الدولية والدراسات السابقة عن أثر كثافة التشغيل فى النمو، ويختص **الفصل الثانى** بدراسة محددات النمو الاقتصادى وأوضاع سوق العمل المصرى خلال الفترة (١٩٨٠/١٩٨١-٢٠١٣/٢٠١٤)، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين فى الأول يتم دراسة محددات النمو الاقتصادى فى مصر، أما المبحث الثانى فيدرس سوق العمل المصرى من حيث؛ الخصائص والاختلالات الكامنة بداخله والإطار المؤسسى الحاكم له، هذا بالإضافة إلى عرض بعض الدراسات السابقة عن أثر كثافة التشغيل فى النمو فى مصر، ويُعنى **الفصل الثالث** بدراسة أثر معدلات النمو الاقتصادى على التشغيل خلال الفترة (١٩٨٠/١٩٨١-٢٠١٣/٢٠١٤)، وينقسم هذا الفصل أيضًا إلى ثلاثة مباحث يختص الأول بتقدير مرونات كثافة التشغيل على المستويين القومى والقطاعى مع مقارنتها بنتائج التجارب الدولية والدراسات السابقة، أما المبحث الثانى فيدرس أوضاع قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ داخل الاقتصاد المصرى، ومدى مساهمته فى زيادة فرص العمل، ويتناول المبحث الثالث السياسات التى يجب اتباعها لتحفيز النمو كثيف التشغيل على المستويين القومى والقطاعى بالتركيز – بصفة خاصة –على قطاع الصناعات الغذائية.

النتائج

لقد أصبح النمو الاقتصادى كثيف التشغيل أحد الأهداف الرئيسية المهمة التى يسعى إليها العديد من دول العالم سواء الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، ومن هذا المنطلق ركزت الرسالة حول دراسة تطور معدلات النمو الاقتصادى وأثرها على معدلات التشغيل فى مصر على مدار الفترة (١٩٨٠/١٩٨١-٢٠١٣/٢٠١٤)، وذلك لتحديد مدى قدرة الاقتصاد المصرى على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة تنعكس فى شكل فرص عمل كافية تواكب الأعداد المتزايدة من المنضمين الجدد إلى سوق العمل والراغبين فى الحصول على فرص عمل مناسبة لهم، وعلى ضوء ذلك تم وضع مجموعة من السياسات الملائمة للنهوض بأوضاع الاقتصاد المصرى.

وتوصلت الرسالة إلى عدة نتائج، من أهمها

١- عجز الاقتصاد المصرى- إلى حد كبير- عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة نتيجة لتأثره بالعديد من الأزمات الخارجية والداخلية التى أثرت بشكل سلبى على معدلات النمو.

٢- اعتماد الاقتصاد المصرى على قطاع الخدمات فى توليد ناتجه حيث بلغ متوسط نسبة مساهمته نحو ٥٠٪، مقارنة بحوالى ٣٣,٣٪ و١٧٪ لقطاعى الصناعة والزراعة على التوالى على مدار الفترة (١٩٨٠/١٩٨١-٢٠١٣/٢٠١٤).

٣- تراجع حجم الاستثمارات المتاحة داخل الاقتصاد المصرى حيث انخفضت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٢٦,٥٪ عام ١٩٨٠/١٩٨١ لتصل إلى نحو ١٤٪ عام ٢٠١٣/٢٠١٤ نتيجة لضعف المدخرات المحلية وتزايد عجز الموازنة العامة للدولة، هذا فضلاً عن تدهور بيئة الأعمال وتعدد العوامل

المعوقة للأنشطة الاستثمارية؛ الأمر الذى أثر بشكل سلبى على حجم فرص العمل المتوفرة بسوق العمل المصرى.

٤- سوء توزيع الاستثمارات المتاحة على مستوى القطاعات الاقتصادية ليستحوذ قطاع الخدمات على ما يقرب من ٥١٪ من إجمالى الاستثمارات، مقارنة بحوالى ٤٢٪ و٧,٥٪ لقطاعى الصناعة والزراعة على التوالى لمتوسط الفترة (١٩٨١/١٩٨٠-٢٠١٤/٢٠١٣).

٥- ضعف الاهتمام برأس المال البشرى وهذا ما اتضح من ضعف حجم الاستثمارات الموجهة لقطاعى التعليم والصحة حيث قدرت بحوالى ٣,٦٪ و٢,٣٪ من إجمالى الاستثمارات على التوالى لمتوسط الفترة (١٩٨١/١٩٨٠-٢٠١٤/٢٠١٣) مما أسهم فى تدهور الخدمات التعليمية والصحية وأثر بشكل سلبى على إنتاجية المشتغلين، هذا بجانب ضعف الاهتمام بالتقدم التكنولوجى وهذا ما اتضح من انخفاض حجم الإنفاق على البحث والتطوير وكذلك ضعف الاهتمام بالصناعات ذات المحتوى التكنولوجى المرتفع بالرغم من أهمية هذا العنصر فى رفع معدلات النمو الاقتصادى.

٦- ضعف مساهمة التجارة الخارجية فى دفع معدلات النمو الاقتصادى، وهذا ما اتضح من خلال مؤشر صافى الصادارت الذى حقق قيماً سالبة خلال الفترة (١٩٨١/١٩٨٠-٢٠١٤/٢٠١٣) نتيجة لارتفاع حجم الواردات وضآلة حجم الصادرات المصرية.

٧- اتضح من دراسة سوق العمل المصرى وجود العديد من الاختلالات به كمحدودية فرص العمل التى يوفرها القطاع الخاص مقارنة بالأعداد المتزايدة من المنضمين الجدد إلى سوق العمل مما أسهم فى رفع معدلات البطالة وخاصة بين الفئات العمرية (١٥-٢٩) وكذلك تزايد التشغيل غير الرسمى، هذا بجانب اتساع الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، مما أدى

إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل واضح بين حملة المؤهلات العليا والمتوسطة مقارنة بالأميين وحملة شهادة أقل من المتوسط، وكذلك ارتفعت معدلات البطالة بشكل واضح بين الإناث مقارنة بالذكور لانتظارهن فرص عمل بالقطاع الحكومى، لتناسبه مع أوضاعهن الاجتماعية، مما يؤدى إلى إهدار هذا العنصر وعدم الاستفادة منه فى دفع معدلات النمو الاقتصادى، فضلاً عن ضعف إنتاجية المشتغلين مقارنة بالوضع فى العديد من الدول الأخرى، الأمر الذى أدى إلى تزايد حدة أزمة التشغيل داخل سوق العمل المصرى.

٨- قُدرت مرونات التشغيل بالنسبة للناتج والاستثمار وكذلك للأجور- طبقًا لنموذج الرسالة- على المستويين القومى والقطاعى خلال الفترة (١٩٨٠/١٩٨١-٢٠١٠/٢٠١١) فجاءت قيمة مرونة التشغيل بالنسبة للناتج على المستوى القومى بحوالى ٠,١٣٥، وقدرت مرونة القوس للتشغيل بالنسبة للناتج بنحو- ٠,٤ للقطاع الزراعى و٠,١ للقطاع الصناعى وبحوالى ٠,٦ لقطاع الخدمات، الأمر الذى يؤكد اعتماد الاقتصاد المصرى على قطاع الخدمات- إلى حد كبير- فى توفير فرص العمل مقارنة بقطاعى الصناعة والزراعة، إلا أنه لا تزال فرص العمل المتاحة أقل بكثير من احتياجات ومتطلبات سوق العمل؛ الأمر الذى أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.

٩- قُدرت مرونة النقطة للتشغيل بالنسبة للأجور بحوالى ٠,١٠٩على المستوى القومى وبحوالى ٠,٣٢ على المستوى القطاعى مما يعكس ضعف الأجور الحقيقية والحاجة إلى إعادة النظر فى سياسات الأجور لتوفير مستوى معيشى جيد للمشتغلين.

١٠- قُدرت مرونة التشغيل بالنسبة للاستثمار بحوالى ٠,١٠٣ على المستوى القومى، كما بلغت المرونة على مستوى القطاعات الاقتصادية باستخدام البيانات

المقطعية بحوالى -٠,١٤ لتوضح ضعف الاستثمارات المتاحة داخل الاقتصاد المصرى، وسوء توزيعها على القطاعات الاقتصادية، حيث وجهت بالأساس نحو القطاعات كثيفة رأس المال على حساب القطاعات كثيفة العمالة، هذا بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة مما أثر بشكل سلبى على حجم فرص العمل المتوفرة بسوق العمل المصرى.

١١- انخفضت قيم مرونات التشغيل على مدار الفترة (٢٠١١/٢٠١٢-٢٠١٣/٢٠١٤) نتيجة للتأثير السلبى للأزمات والاضطرابات الداخلية التى شهدتها البلاد خلال تلك الفترة على معدلات النمو والاستثمار، ومن ثم على حجم فرص العمل المتاحة بسوق العمل المصرى.

١٢-قُدرت مرونة التشغيل بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ بحوالى ٠,٦٨ خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٠) وبنحو ٠,٥٥ خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٣)، أى أن هذا القطاع من القطاعات كثيفة العمالة القادرة على توفير المزيد من فرص العمل.

١٣- تمثلت أهم نتائج التطبيق الميدانى الذى تم على عينة عشوائية طبقية من منشآت قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ قوامها (٧٢٢) منشأة فى استحواذ المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النسبة الأكبر من منشآت العينة، واتجاه أغلب منشآت القطاع نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة والعمالة معاً فى الإنتاج، وانقسمت نتائج التطبيق حول وجود خطط تستهدف التوسع فى الإنتاج فيعتمد ذلك بالأساس على توجهات كل منشأة، وكذلك أكدت ما يقرب من ٦٦٪ من منشآت العينة على عدم الحصول على أية حوافز تساعد على التوسع فى الإنتاج، أو على توفير المزيد من فرص العمل، هذا بالإضافة إلى تأكيد ما يقرب من ٨١٪ من منشآت العينة على مساهمة معدلات الإنتاج المتزايدة فى زيادة معدلات التشغيل بها، بينما انقسمت النتائج حول منح المنشآت تدريبات

للعمالة ما بين منشآت تُقدر أهمية التدريب لرفع مهارات العمالة وأخرى لا تهتم بمنح مثل هذه التدريبات.

وفى النهاية، قدمت الرسالة مجموعة من السياسات المقترحة من بينها إحداث نوع من التوازن بين الاستثمارات الموزعة على القطاعات الاقتصادية – سواء الاستثمارات العامة أو الخاصة– وما بين القطاعات كثيفة التشغيل والتى تسهم فى توفير المزيد من فرص العمل والقطاعات الأخرى كثيفة رأس المال والتى تسهم فى رفع معدلات النمو الاقتصادى، الأمر الذى يتطلب زيادة حجم الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال، وعقد لقاءات دورية مع المستثمرين للتعرف على احتياجاتهم ومشكلاتهم التى تعرقل أنشطتهم الإنتاجية، هذا بجانب الاهتمام بتطوير القطاعات المعنية بتنمية رأس المال البشرى لرفع إنتاجية المشتغلين، هذا فضلاً عن توفير الدعم المالى والفنى اللازم للباحثين، وعقد لقاءات دورية معهم للتعرف على احتياجاتهم، والاستفادة من بحوثهم العلمية فى تطوير أساليب الإنتاج، كما أنه من الضرورى العمل على دعم الصادرات المصرية، وخاصة صادرات الصناعات كثيفة التشغيل ليتزايد الطلب عليها، وتسهم فى توفير المزيد من فرص العمل.

وفيما يتعلق بسوق العمل المصرى، فلابد من تفعيل دور مكاتب التوظيف والإعلان بصفة دورية عن احتياجات سوق العمل، وإعداد خطط قومية للتدريب لتزويد شباب الخريجين بالمهارات التى يتطلبها هذا السوق، هذا فضلاً عن تفعيل دور النقابات والاتحادات للتعرف على احتياجات العمال دون اللجوء إلى الإضرابات، ودعم منشآت القطاع الخاص، وخاصة الصغيرة ومتناهية الصغر وتقديم التسهيلات اللازمة لها، لتسهم بشكل فعال فى توفير المزيد من فرص العمل.

كما قدمت الرسالة مجموعة من التوصيات لتطوير قطاع الصناعات الغذائية، من بينها ضرورة زيادة حجم الاستثمارات المنفذة بهذا القطاع وتقديم المزيد من الحوافز له لمساعدة منشآته على التوسع فى الإنتاج، هذا فضلاً عن إجراء مسوح

دورية لأذواق المستهلكين، ورغباتهم للوصول إلى العديد من الأسواق الخارجية، ليتزايد الطلب على المنتجات المصرية؛ الأمر الذى يؤثر بشكل إيجابى على حجم فرص العمل التى يوفرها هذا القطاع.

المراجع

١- الموقع الإلكترونى لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى www.mop.gov.eg

٢- الموقع الإلكترونى للبنك المركزى المصرى www.cbe.org.eg